https://doi.org/10.61353/ma.0230022

القضايا الأمنية المؤثرة في العلاقات العُمانية الإيرانية
Security Issues Affecting Omani-Iranian Relations

الباحث: علي محمد جلوب
معهد العلمين للدراسات العليا – قسم العلوم السياسية
ali.MohammedJaloub3@gmail.com

أ.د. علي هادي حميدي
معهد العلمين للدراسات العليا – قسم العلوم السياسية
ali.hadi.alshukrawy@gmail.com

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٤/٨/٢٧ تاريخ ارجاع البحث ٢٠٢٥/٩/٤ تار يخ قبول البحث ٢٠٢٤/٩/١٨

تميزت العلاقات بين سلطنة عُمان وإيران، بجودتها، وكان لها انعكاسات إيجابية على الأمن الإقليمي، وأمن منطقة الخليج العربي بما فيها أمن مضيق هرمز الاستراتيجي، وحرية الملاحة الدولية فيه. كما إن حالات عدم التطابق في المواقف إزاء تلك القضايا، وإزاء التواجد العسكري الأجنبي فيها، لم تكن مؤثرة بصورة سلبية في علاقاتهما الثنائية.

تم تقسيم هذا البحث على ثلاثة محاور؛ تناول المحور الأول رؤية سلطنة عُمان بشأن أمن الخليج العربي، وبحث المحور الثاني رؤية إيران بشأن أمن الخليج العربي، وبحث المحور الثالث أمن مضيق هرمز.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث هي أنه؛ كان لجودة العلاقات بين سلطنة عُمان وإيران، انعكاسات إيجابية على الأمن الإقليمي عامة، وأمن منطقة الخليج العربي خاصة، بالرغم من عدم التطابق في المواقف تجاه بعض القضايا الأمنية، واختلاف الشركاء، لاسيما وأن سلطنة عُمان رفضت الحصار والعقوبات المفروضة على إيران.

الكلمات المفتاحية: سلطنة عُمان، إيران، أمن الخليج العربي، أمن مضيق هرمز، الأمن الإقليمي.

The relations between the Sultanate of Oman and Iran have been distinguished by their quality, with positive repercussions on regional security and the security of the Arabian Gulf region, including the security of the strategic Strait of Hormuz and the freedom of international navigation therein. Furthermore, cases of non-alignment in positions regarding those issues, and regarding foreign military presence in the region, have not negatively affected their bilateral relations.

This research is divided into three axes: The first axis examines the Sultanate of Oman's vision concerning the security of the Arabian Gulf, the second axis discusses Iran's vision regarding the security of the Arabian Gulf, and the third axis explores the security of the Strait of Hormuz.

Among the most important findings of the research is that the quality of relations between the Sultanate of Oman and Iran had positive repercussions on regional security in general, and the security of the Arabian Gulf region in particular, despite the non-alignment in positions towards some security issues and the difference in partners, especially given that the Sultanate of Oman rejected the blockade and sanctions imposed on Iran.

Keywords: Sultanate of Oman, Iran, Arabian Gulf Security, Strait of Hormuz Security, Regional Security.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0230022

المقدمة

إن العلاقات الجيدة القائمة بين سلطنة عُمان، وإيران لها انعكاساتها على الأمن الإقليمي، لاسيما وانهما دولتان تقعان في أهم منطقة استراتيجية في العالم، وتسيطران على مضيق هرمز الاستراتيجي الذي أصبح من ضمن طائلة اهتمام استراتيجيات القوى العظمى لاسيما في مجال حرية الملاحة الدولية.

وإن هنالك تواصل في التنسيق السياسي والأمني بشأن مضيق هرمز، الذي يسعى إلى تعزيز الأمن والاستقرار فيه وفي المنطقة. وكان هنالك تقارب في مواقف الدولتين تجاه الكثير من القضايا والأزمات الإقليمية، ولم تكن حالات عدم التطابق في المواقف إزاء بعض القضايا، لاسيما رؤيتهما لأمن الخليج العربي والتواجد العسكري الأجنبي فيه.

اولًا: أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من بيان أهم القضايا الأمنية المؤثرة في العلاقات العُمانية الإيرانية، التي لها انعكاسات تتخطى النطاق المكاني للدولتين، ما هو الحال مع أمن منطقة الخليج العربي.

ثانيًا: أهداف البحث

تكمن أهداف البحث في عرض تجربة سلطنة عُمان في توظيف قدراتها المتاحة بغرض تحقيق أمنها القومي والأمن الإقليمي، في ظلّ وجود قوى إقليمية، وعالمية متنافسة، ومتصارعة في منطقة الخليج العربي. وتوجيه نظر صناع القرار في العراق للإفادة من النجاحات العُمانية، لصياغة سياسة خارجية محايدة وموضوعية وذات دور مهم في صيانة السلم والأمن الإقليمي.

ثالثًا: إشكالية البحث

تتجسد إشكالية البحث في أنّ عدم تطابق المواقف بين سلطنة عُمان وإيران بشأن أمن منطقة الخليج العربي والتواجد الأجنبي فيها، لها تداعيات وانعكاسات على الأمن الإقليمي، وذلك بسبب عدم وجود انسجام تام بين رؤى ومواقف الدولتين تجاه تلك القضايا الأمنية. وعليه ينطلق السؤال المركزي للبحث الآتي: ماهي القضايا الأمنية المؤثرة في العلاقات العُمانية الإيرانية؟

رابعًا: فرضية البحث

يحاول هذا البحث إثبات الفرضية الآتية؛ هنالك قضايا أمنية تؤثر في العلاقات العُمانية الإيرانية. فهنالك موضوع أمن الخليج العربي الذي كان هنالك فيه رؤية خاصة لكل من إيران وسلطنة عُمان بشأن سبل تحقيق ذلك الأمن. كما كان لكل منهما موقف خاص من التواجد الأجنبي في منطقة الخليج العربي الاستراتيجية.

خامسًا: منهج البحث

اعتمد البحث في حل إشكاليته، على المنهج الاستقرائي الذي يساعد في تحليل الموضوع من الجزء إلى الكل، أي من القضايا الأمنية ذات الاهتمام المشترك، إلى علاقاتهما الدولية.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0230022

سادسًا: هيكلية البحث

تم تقسيم البحث على هذه المقدمة، وثلاثة محاور تناول المحور الأول رؤية سلطنة عُمان بشأن أمن الخليج العربي، وبحث المحور الثاني رؤية إيران بشأن أمن الخليج العربي، وبحث المحور الثالث أمن مضيق هرمز، أما الخاتمة فقد تضمنت أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها والمقترحات التي تم تقديمها من قبل الباحث.

المحور الأول
رؤية سلطنة عُمان بشأن أمن الخليج العربي

منذ توليّ السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الحكم في عُمان في سبعينات القرن الماضي، وعلى امتداد مدة حكمه حتى وفاته، سعى إلى اطلاق فكرة إقامة التعاون الإقليمي بوصفه يعزز الأمن في منطقة الخليج العربي، وباتت تلك الرؤية العُمانية بشأن التعاون الإقليمي أحد العناصر الأساسية لسياسة سلطنة عُمان، وهو ما عبّر عنه في حديثة لمجلة المصور المصرية (١٩٧٣) بالقول: ''نحن جميعاً نهتم باستقرار الأمن في المنطقة كسياسة عامة، ولا ريب إننا إذا حققنا الأمن في المنطقة وتعاوننا جميعاً في هذا السبيل فإننا نكون بذلك قد حصننا انفسنا ضد أي خطر خارجي، ولا ريب كذلك إن في الاتحاد قوة وهو إذا أمكن تحقيقه فإنه سيكون الدرع الواقي للمنطقة'' (مجدي، ٢٠١٦). وكان لسلطنة عُمان نظرة أمنية متفردة، وقد تشكلت تلك النظرة تجاه القضية الأمنية في الخليج العربي من مصدرين: أولهما؛ هو ما فرضته الحقائق الجيوستراتيجية، المتمثلة بموقع سلطنة عُمان على مدخل الخليج العربي في مضيق هرمز، إذ تشرف على الجهة الغربية من هذا المدخل، وهي الجهة المؤثرة والمهمة، إذ يمر فيها معظم خطوط الملاحة الدولية العابرة لهذا المضيق، الأمر الذي حمّل سلطنة عُمان مسؤولية أمنية، وسياسية إقليمية كان عليها أن تتعامل إزاءها بكل وعي، لحماية مصالحها الوطنية، وحماية الملاحة الدولية. وثانيهما: هو تلك الخبرة التي تكونت لدى سلطنة عُمان من خلال تجاربها مع القوى الدولية والإقليمية في مياه الخليج العربي والمحيط الهندي، بحكم موقعها الجغرافي. وتستند الرؤية العُمانية لأمن الخليج العربي على مجموعة من الأسس، وهي كما يأتي (مجدي، ٢٠١٦):

١-يتحقق عن طريق بناء القوّة وإقامة التعاون والتنسيق بين دول الخليج، من دون أن تكون الاستراتيجية قائمة على تشكيل الأحلاف، وعلى أنّ تكون البداية بالتركيز على الدائرة المباشرة، أي التي تضم الدول ذات النظم السياسية، والاجتماعية المتشابهة.

٢- إيجاد مساحات من التفاهم والتعاون بين دول الخليج العربية، وكذلك بينها والدول الأخرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة، التي يهمها أصلاً أمن الخليج العربي واستقراره. وقد راعت سلطنة عُمان مصالح هذه الدول، ورأت أن مشاركتها في بناء الأمن لا تعني انفرادها به، فقد أكدت سلطنة عُمان أن أمن الخليج لا يمكن أن يحققه إلاّ دولة، وهي التي تقرره وتصونه.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0230022

وقد أثبتت تطورات الأحداث في منطقة الخليج العربي أن سلطنة عُمان قد أخذت بمفهوم التكتل والتوحد والتجمع المشترك أساسا لمبادراتها، وأسست سياستها الخارجية على أساس ثابت، هو إقامة علاقات سلمية وتعاونية مع كل دول العالم، مدركة أهمية موقعها الجيوستراتيجي، والتبعات التي تترتب على ذلك من مسؤوليات وأعباء في حماية مضيق هرمز، الذي تعد مياهه من أهم المياه الدولية (مجدي، ٢٠١٦).

حرصت سلطنة عُمان على حرية الملاحة في الخليج العربي تلبيةً لمصالحها الاقتصادية والتجارية فيه، لاسيما مع التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز عبر إجراء مناوراتها العسكرية بين الحين والآخر، كما إن إيران تملك القدرات العسكرية اللازمة لإغلاق المضيق، ولكنها لا تفعل ذلك، وإنما تستغل التهديدات لتذكير العالم بأنها قادرة على إغلاق المضيق (علي ناصر، ٢٠١٣، ص٨٨).

ومع تزايد التهديدات للملاحة في مضيق هرمز أدركت سلطنة عُمان بأن إيران تهدد أمن المضيق، وهذا ما جعل المبدأ الذي سارت عليه منذ السبعينات عن طريق التأكيد على سيادتها على المضيق وحرية المرور فيه بات يتعرض للانتهاك من قبل إيران، وهذا هو أول اختلاف في الرؤية بين الطرفين لأمن الخليج ومضيق هرمز، فسلطنة عُمان تسعى بكل جهودها على أن يكون أمن الخليج بعيداً عن الصراعات الدولية وخصوصاً الصراع الأمريكي- الإيراني، وهذا ما لا تتفق معه إيران التي تحاول أن تستخدمه كوسيلة ضغط على الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الخليج من جهة أخرى. كما إن التفاهمات العُمانية- الإيرانية حول الأمن في الخليج العربي ومضيق هرمز لا تقتصر على حرية الملاحة ومرور السفن فيه، بل تتشاركان بضرورة أخذ موافقتهما على مرور أي سفينة عسكرية تحت مسوغ أن المنطقة تقع من ضمن البحر الإقليمي لهما وتعد جزءً منه (خالد، ٢٠١٩، ص١٢٩، ص٢٨٤).

كما تشترك دول الخليج في هذه الرؤية، وتدعو إلى إشراك الولايات المتحدة الأمريكية، أو الدول الغربية في مسألة أمن الخليج ومضيق هرمز لاعتقادها أن هذه الدول سوف تمارس ضغطاً على إيران لردعها عن التلويح المستمر بإغلاق المضيق. وتتجلى أهمية مرور السفن في مضيق هرمز من الصراع الأمريكي- الإيراني، وذلك عبر أهمية المنطقة المحيطة به، فعن طريقه تدخل القوات الأمريكية إلى قواعدها في الخليج العربي، وهي بدورها تسعى إلى المحافظة على مصالحها، وحرية المرور في مضيق هرمز، وتعزيز أمن حلفائها في الخليج العربي؛ لذلك تخشى إيران في إطار صراعها مع الولايات المتحدة الأمريكية من وجودها في المنطقة سواء في الخليج العربي، أم في المحيط الهندي ولاسيما في قاعدة دييغو غارسيا في المحيط الهندي (محمد كريم، مروان، ٢٠٢٠).

إنّ السياسة الخارجية العُمانية كما هو شأن نظرائها في منطقة الخليج العربي، تناور في فضاء إقليمي مكتظ بمشاريع صراعية في مقدمتها الصراع الأمريكي-الإيراني، وتخضع جميعها بالضرورة لمقتضيات تلك المعادلات التصارعية (عبد الله، ٢٠١٥).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0230022

ومع ذلك كانت ولا زالت السياسة الخارجية العُمانية مبنيةً على أساس النأي بالبلاد عن الصراعات الدولية والإقليمية، وتجنب النزاعات التي لا تعنيها وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، والإيمان بالحوار والحلول السلمية، والتعامل ببراغماتية مع جميع الحالات. وهذا النهج لا يمكن على أساسه أن تسمح عُمان، لأطراف أخرى، بجرها نحو مستنقع الصراعات الإقليمية والزج بها في حروب بالوكالة تحت أي مسمى، لأن ذلك سيكون مقامرة بالأمن الوطني العُماني، وتقويض لنهجها السلمي الذي تسير عليه منذ عقود (بسمة، ٢٠٢٤، ص٨).

وتخشى سلطنة عُمان في سياق أمنها القومي من انتهاء حالة التفاهم القائم مع إيران في مضيق هرمز، كما حصل في أحداث حرب الناقلات. وتبرز أهمية السلطنة للولايات المتحدة الأمريكية في تأمين حرية الملاحة في المضيق، ووجود القواعد العسكرية فيها، لعل من أبرزها قاعدة (مصيّره) والتي تعدّ من القواعد الكبيرة (علي ناصر، ٢٠١٣، ص١٢٣). وتبرز أهمية القاعدة الأمريكية في حماية المضيق والسفن الأمريكية. وعلى ما يبدو فإن سلطنة عُمان يمكن أن تستخدم هذه القاعدة كبديل جاهز في مواجهة أي تهديد إيراني محتمل لأمن المضيق وكعامل ضغط مباشر على إيران (خالد، ٢٠١٩، ص٢٨٣).

لقد كان الحياد الدائم هو السمة البارزة لسلطنة عُمان طوال المدة التي حكم بها السلطان الراحل قابوس، فكانت عُمان قريبة من إيران، وما وساطتها إزاء البرنامج النووي إلاّ دليل على عمق العلاقات التي تربطها معها، ومع متغيرات الأوضاع الراهنة في المنطقة، لذلك تشير المعطيات إلى استمرارية نهج السلطنة بقيادة السلطان هيثم بن طارق الذي تولى العرش بعد، وفاة السلطان قابوس فيما يتعلق بمبادئها التي سارت عليها منذ خمسة عقود مضت، ولكن ربما قد يأتي التغيير بشأن الوضع في مضيق هرمز ليس بقدرة إيران على إغلاقه كما في السابق، بل يكمن في وجود أكبر للكيان الصهيوني في منطقة الخليج العربي بعد أن أقامت دولة الإمارات العربية المتحدة علاقات رسمية مع الكيان الصهيوني، أو تزايد نفوذ المملكة العربية السعودية سواء في منطقة ساحل عمان أو في مضيق هرمز، وهو ما يشكل تهديداً إضافياً لإيران. ويبدو أن السلطان هيثم بن طارق يرغب في موازنة علاقاته مع إيران، وذلك عبر مشاركة أكبر مع دول مجلس التعاون الخليجي، وتوحيد الرؤى والمواقف بشأن الأزمات في المنطقة، وهذا ينعكس بدوره على الوضع القائم في مضيق هرمز، فالولايات المتحدة ترغب في تحجيم الدور الإيراني سواء في الشرق الأوسط، أم في مضيق هرمز تحديداً، وترغب في إيجاد حل جذري لمشاغلة إيران لها في الخليج العربي، وهي بطبيعة الحال مكلفة للولايات المتحدة، لذلك سوف تتجه إلى سلطنة عُمان من أجل زيادة فاعليتها في الإشراف على المضيق وحمايته (محمد كريم، مروان، ٢٠٢٠).

إن رؤية سلطنة عُمان التي تختلف إلى حد ما مع رؤية باقي دول الخليج العربية، قد استندت إلى المسوغات الموضوعية الآتية (بسام، ٢٠٢٤):

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0230022

١-تشارك سلطنة عُمان مع إيران في ملكية مضيق هرمز الذي يمر عن طريقه ثُلث الإنتاج العالمي للطاقة.

٢-عدم عدّ إيران مصدر تهديد كبير لسلطنة عُمان، وإنه ليس من مصلحتها استعداء إيران والأفضل هو التواصل والانفتاح معها.

٣-عدم الدخول في مظلات أمنية، أو دفاعية أجنبية من خارج، أو داخل منطقة الخليج العربي، أو الاشتراك في أية مناورات عسكرية فيها.

٤-توطيد علاقات سلطنة عُمان مع جميع الأطراف المتفاعلة في منطقة الخليج العربي، والسعي إلى معالجة الملفات الساخنة بما يتفق ورؤيتها الأمنية عن طريق الحوار والمفاوضات ومن ثم التعاون.

المحور الثاني
رؤية إيران بشأن أمن الخليج العربي

لا شك في أن الخليج العربي يمثل أهمية حيوية لإيران والدول المطلة عليه، ويتضمن الأمن من وجهة نظر إيران الترتيبات الجماعية الضرورية لضمان عدم استخدام الخليج لحصار الدول الواقعة عليه ومنها إيران التي تطل على جميع الشواطئ الشمالية منه. وتشكل أراضيها الجانب الشمالي والشرقي لمضيق هرمز. أما الجزر الإيرانية المتعددة الموجودة قرب المضيق فهي تمنح إيران القدرة على التحكم في نقطة الاختناق الاستراتيجية في منطقة المضيق، ومن هنا تنطلق رؤيتها الخاصة لأمن الخليج التي تطرحها من حين لآخر، إذ إن هنالك أهمية كبيرة للخليج العربي في سياسة إيران الخارجية ومصالحها الوطنية منذ حتى عهد الشاه. واستمرت تلك الأهمية مع تأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩. ويرتكز المنظور التقليدي الإيراني لأمن الخليج على ضرورة إقامة نظام أمني لجميع الدول المتشاطئة فقط، مع استبعاد ورفض وجود قوات أجنبية من أي ترتيبات أمنية. وترتب على ذلك استبعاد إيران من الترتيبات الأمنية الإقليمية خلال العقدين الماضيين، واختلاف رؤيتها مع رؤية دول الخليج الأخرى حول أمن الخليج (هدى، ٢٠٢٤).

وتبدو في رؤية إيران لأمن الخليج العربي بعض التعقيد، وذلك يتأتى من إدراكها إلى أن موازين القوة في منطقة الخليج العربي غيرة مستقرة إلى حدّ كبير، فإيران دولة ذات نفوذ وقدرة وإمكانات كبيرة، لهذا فإن سياستها الإقليمية وخصوصاً في منطقة الخليج العربي، تقوم على ما يأتي (محمد ياس، ٢٠١٢، ص١٣٧):

١-بسط هيمنة إقليمية داخل مجالها الحيوي.

٢-توسيع مجال نفوذها.

٣-تحقيق الاستقرار في منطقة الخليج العربي بما يضمن التفوق الإيراني.

إن سعي إيران لتحقيق تلك الأهداف في ظل بيئة غير مستقرة كان حافزاً في تصاعد طموحها، وما يساعدها في ذلك قدرتها في إجادة استخدام القوة الناعمة أي استخدام السياسة، والثقافة لتحقيق

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0230022

مصالحها الاستراتيجية. فإيران أصبحت أكثر قوة من قبل وعملت على زيادة فاعليتها الحالية ومن خلال تمتعها بعناصر قوة مضافة إلى عناصر قوتها الحالية، ولعل من أهمها، تحقيق نفوذ كبير في العراق مقابل تراجع عربي ملحوظ فيه، فضلاً عن إدراكها للقدرات الفعلية لدول الخليج العربي لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ (محمد ياس، ٢٠١٢، ص١٣٨).

إن المتغير النووي الإيراني قد وضع أمن الخليج أمام بيئة جديدة مؤثرة في التفاعلات الإقليمية والعالمية المرتبطة بهذا الأمن الذي لا زال دون مرحلة إعادة التعريف الاستراتيجي بالمعنى النظامي للمصطلح، وذلك منذ حرب الخليج الثانية في العام ١٩٩٠ – ١٩٩١، حين فقد توازنه الاستراتيجي خلالها (عبد الجليل، ٢٠٠٨).

إن طبيعة التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي بات بعد عام ٢٠٠٣ يميل نحو هيمنة متفوقة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، التي ترى في أن قواعدها العسكرية في هذه المنطقة قادرة على المحافظة على هذه الهيمنة ولمدة طويلة، ولكنها تدرك في الوقت نفسه مسألة أساسية في توازنات المنطقة الاستراتيجية وهي إن ايران لها دور وحضور في منطقة الخليج وان فاعلية هذا الدور إذا ما اقترن بامتلاك سلاح نووي سوف يؤدي إلى اختلال موازين القوة في منطقة الخليج وقد يدفع الكيان الصهيوني إلى توجيه ضربة استباقية لإيران، مما قد يؤثر على أمن واستقرار المنطقة (محمد ياس، ٢٠١٢، ص١٣٨).

كما تعمل إيران إلى استغلال عناصر قوتها الأخرى لاسيما الإطلالة الواسعة لها في منطقة الخليج العربي والبالغة ١٢٠٠ كم للتحكم في الملاحة سواء في الخليج أو مضيق هرمز، وقد عبّرت إيران في أكثر من مناسبة على أنها سوف تلجأ إلى غلق مضيق هرمز بوجه الملاحة العالمية، ولكن في الوقت نفسه تدرك إن هذا الإجراء سيؤدي إلى إيقاف صادراتها من النفط وقد يؤدي إلى توجيه ضربة عسكرية مباشرة لها وأنه ليس من مصلحتها إغلاق المضيق (محمد ياس، ٢٠١٢، ص١٤٥).

تطرح إيران بين الحين والآخر على دول الخليج العربية تصورات خاصة لترتيبات الأمن في منطقة الخليج، ولعل أبرز النقاط التي يطرحها الساسة الإيرانيون تدور حول إقامة مشروع الأمن الجماعي بمشاركة دول الخليج العربية وإيران على أساسين الاستقلال والاعتماد على الذات ورفض التدخل الأجنبي في ترتيبات الأمن. وفي المقابل يرى المسؤولون الخليجيون إن ما تطرحه إيران لا يمت بصلة لفكرة ترتيبات الأمن الإقليمية، فأفكار إيران ليست تعاونية، وإنما دفاعية، وكأنها تريد أن تستبدل التحالفات الدولية بتحالف دفاعي إقليمي (عبد الرزاق، ٢٠١٤، ص١٥١).

ومن المبادرات التي طرحتها إيران بشأن أمن الخليج العربي، كانت مبادرة الرئيس هاشمي رفسنجاني (١٩٨٩-١٩٩٧) ووزير خارجيته علي أكبر ولايتي، التي تم إعلانها في أيار (مايو) ١٩٩١، التي تضمنت الفقرات الآتية:

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

١-الاتفاق على مشروع للأمن الجماعي بمشاركة جميع دول الخليج الثمانية على أسس الاستقلال والاعتماد على الذات.

٢-رفض التدخل الأجنبي في ترتيبات الأمن تحت أي شكل من الأشكال وإبعاد القوى الأجنبية المتواجدة عسكريا في الخليج.

٣-التفاهم حول توقيع اتفاقية عدم اعتداء بين إيران ودول الخليج العربية.

وأعلنت إيران مبادرة (الثقة الخليجية) عام ٢٠٠١، لتعزيز التعاون الأمني، إذ تضمنت اقتراح تبادل المعلومات الأمنية وتعزيز التعاون الأمني وتعزيز التعاون الأمني بين دول المنطقة لمكافحة الإرهاب، وتعزيز الاستقرار، انطلاقاً من مبدأ الأمن أساس التعاون والتعاون أساس الأمن (عبد الخالق، ٢٠٠٤، ص٤).

وأثناء مشاركة ممثل المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي في المنتدى الاقتصادي العالمي بالدوحة في نيسان-أبريل ٢٠٠٦، طرح السيد حسن روحاني مقترح لوضع ترتيبات جديدة في الخليج، تضمن الاتي (عبد الخالق، ٢٠٠٤، ص١٦٤):

١-تشكيل منظمة للأمن والتعاون في الخليج تضم جميع دول الخليج الثمانية.

٢-وضع ترتيبات أمنية مشتركة في إطار نظام للأمن الجماعي في مجال مكافحة الإرهاب، والتطرف، والطائفية، والجرائم المنظمة، وتهريب المخدرات، وباقي الهواجس الأمنية المشتركة.

٣-الإلغاء التدريجي للقيود المتعلقة بالتعاون في المجالات السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والثقافية بوصفها هدفاً نهائياً.

٤-تطوير التعاون الجاري وتوسيعه في ضوء الإمكانات المتاحة والقيام باستثمارات مشتركة في المشاريع الاقتصادية لتحقيق التجارة الحرة بين دول المنطقة.

٥-إعداد خطة لضمان أمن إنتاج طاقة المنطقة وتصديرها من أجل ضمان مصالح دول المنطقة واستقرارها واستقرار أسواق الطاقة العالمية.

٦-بناء الثقة بين دول المنطقة في مجال القضايا النووية مثل الإشراف والتحقق من البرامج النووية الأخرى في إطار الإجراءات الطوعية وغير المنطوية على التدخل.

٧-التعاون الجاد بين دول المنطقة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

٨-إنهاء سباق التسلح في المنطقة لتوفير المصادر اللازمة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر.

وبتاريخ ٢٥ أيلول (سبتمبر) ٢٠١٩ ألقى الرئيس الإيراني حسن روحاني كلمة رسمية في المداولات العامة للدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي سياق تلك الكلمة طرح مبادرة (هرمز للسلام)، إذ دعا جميع الدول المتأثرة مباشرة بالتطورات في الخليج ومضيق هرمز إلى المشاركة في التحالف من أجل الأمل وهرمز للسلام. وأوضح أن غرض التحالف هو تعزيز السلام والاستقرار والتقدم والرفاهية لجميع

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0230022

سكان المنطقة وتعزيز التفاهم المتبادل والعلاقات الودية بينهم. وتشمل المبادرة أماكن مختلفة للتعاون، مثل الإمداد الجماعي بأمن الطاقة، وحرية الملاحة، والنقل الحر للنفط وغيرها من الموارد من وإلى مضيق هرمز وخارجه. يقوم التحالف على مبادئ، مثل الامتثال لأهداف الأمم المتحدة ومبادئها، والاحترام المتبادل، والحوار والتفاهم، والأهم من ذلك، على أن يستند على مبدأين أساسيين هما؛ عدم الاعتداء وعدم التدخل الدول في الشؤون الداخلية لبعضها بعض. وأقر الرئيس الإيراني بأن وجود الأمم المتحدة يبدو ضروريا لإنشاء مظلة دولية لدعم تحالف الأمل. وإن أمن المنطقة سيستتب عندما تنسحب القوات الأمريكية، إذ لا يجوز توفير الأمن عبر الأسلحة والتدخل الأمريكي (الأمم المتحدة،٢٠٢٤).

وأعلنت إيران في ٢٠١٩/١١/٢ إرسال النص المقترح الذي طرحه الرئيس حسن روحاني في الأمم المتحدة لأمن المنطقة إلى دول مجلس التعاون الخليجي والعراق، معتبرة هذه المبادرة دليلًا على الأهمية التي توليها للدول الإقليمية لترسيخ الاستقرار. وأكد بيان عباس موسوي المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية: إن الرئيس روحاني أرسل النص الكامل للخطة إلى قادة دول مجلس التعاون الخليجي والعراق، وطلب منهم التعاون بهدف تحقيقها وتطبيقها. وأن هذه الرسالة تؤكد جدية موقف بلاده والأهمية التي توليها لدور الدول الإقليمية في ترسيخ الاستقرار بالخليج. ولعل من أهم المبادئ الرئيسة التي تقوم عليها المبادرة فهي تتلخص في الآتي (محمود، ٢٠٠٩، ص ٢-٣):

١-عدم التدخل في شؤون الغير.

٢-عدم الاعتداء المتبادل.

٣-الالتزام بأمن الطاقة.

٤-الاحتكام إلى قواعد القانون الدولي.

أما أهم الأهداف الإيرانية من طرحها لهذه المبادرة، فهي (محمود، ٢٠٠٩، ص ٣-٤):

١-الارتقاء بالسلام وتحقيق التقدم والرخاء، وتأسيس علاقات ودّية، وإطلاق عمل جماعي لتأمين إمدادات الطاقة وحرية الملاحة، وتدفق النفط بحرية، والتجارة الدولية، لاسيما في مضيق هرمز الاستراتيجي.

٢-الارتقاء بالتضامن، والتفاهم المتبادل، والعلاقات السلمية، والودية، والتعاون بين دول المنطقة للاطمئنان على صون السيادة الوطنية والاستقلال السياسي.

٣-التعاون لاجتثاث الإرهاب والتطرف والتوترات الطائفية.

٤-عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى وعدم الاعتداء على دول الجوار.

٥-إعطاء منظمة الأمم المتحدة دوراً في حل الخلافات بالاحتكام إلى ميثاقها ومبادئ القانون الدولي.

٦-إخراج القوات الأميركية من دول الخليج العربي كشرط مسبق لتنفيذ المبادرة وتفعيل مضمونها.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0230022

إن مفهوم أمن الخليج العربي بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، فهو يمثل أمنها الوطني بوصفها دولاً مطلة على الخليج العربي، وأمن الممرات المائية في الخليج بوصفه شريان حيوي لنقل النفط، فالممرات المائية ذات أهمية بالغة في الاقتصاد العالمي فهي ممرات دولية لذلك فإن حماية أمنها هو مسؤولية دولية وليس مسؤولية الدول الواقعة على الخليج فقط. وعليه فإن هنالك ثلاثة مستويات لمفهوم أمن الخليج العربي بالنسبة إلى دول مجلس التعاون: الأول؛ مفهوم الأمن الوطني لكل منها، والثاني؛ أمن الممرات المائية التي يعدونه مسؤولية مشتركة وليست مسؤوليتهم وحدهم، والثالث؛ إدراكها بأن أمن الشاطئ الإيراني يؤثر في أمنها الوطني، ولكنها ليست فاعلة ومؤثرة في شأن هذا المستوى من مستويات أمن الخليج العربي (عبد الرزاق، ٢٠١٤، ص ١٦١-١٦٢).

المحور الثالث
أمن مضيق هرمز

يقع مضيق هرمز بين دائرتي عرض ٢٥ و٢٧ درجة شمالاً وبين خطي طول ٥٥ و ٥٧ درجة شرقاً، ويصل بين الخليج العربي وخليج عُمان، وتشرف إيران على ساحله الشمالي والشرقي في حين تشرف سلطنة عُمان على ساحله الجنوبي والغربي، فضلًا عن دولة الإمارات العربية المتحدة التي تشرف على جزء من ساحله الجنوبي، ويبلغ طول مضيق هرمز (١٠٤) ميل بحري أما عرضه فيصل إلى (٥٢٥) ميل بحري، وتقع أضيق نقطة بين جزيرة سلامة العُمانية وجزيرة لاراك الإيرانية إذ تصل إلى (٢٠،٧) ميل بحري. ومن أهم الجزر التابعة لسلطنة عُمان هي جزيرة سلامة وبناتها والتي تقع في وسط المضيق شمال شرق جزيرة مسندم والتي تمر بالقرب منها جميع السفن الداخلة والخارجة من المضيق، إما اهم الجزر التابعة لإيران هي جزيرة قشم التي تعد أكبر جزر الخليج العربي وتقع شمال شرق جزيرة لاراك وهي في وسط المضيق تماماً، أما جزيرة هرمز تقع شمال قشم، وهي الجزيرة التي قامت عليها مملكة هرمز (علي ناصر، ٢٠١٣، ص١٩-٢٢).

خريطة مضيق هرمز

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0230022

وتصل أعماق مضيق هرمز في مدخل الخليج إلى ١٠ أمتار و ٤٥ متر، إلاّ إن طريقين مائيين تتميزان فيه أحدهما قريب من جزيرة قوين تستخدمها السفن القادمة إلى الخليج، والطريق الآخر جنوبي قريب من شبه جزيرة مسندم يختص بالسفن المغادرة للمضيق، وهذان الطريقان تفصل بينهما مياه أقل عمقاً، في حين الأعماق في طريقي الدخول والخروج تبقى ٤٥-٦٠ متر (إبراهيم،١٩٩٩، ص٣٤-٣٥).

لقد برزت أهمية مضيق هرمز منذ القدم كمعبر في حركة التواصل بين الشرق والغرب فهو أداة ربط بين العالم القديم والجديد. واكتشفت القوى الدولية ميزات المضيق ومنطقته الحيوية وبدأ التنافس الاستعماري الأوربي عليه بعد القرون الوسطى. وأعاد اكتشاف النفط فيه إلى قلب الصراع الدولي، وبقيت بريطانيا القوة الفاعلة حتى انسحابها عام ١٩٧١ لتحل محلها الولايات المتحدة الأمريكية، ومع انتصار الثورة الإسلامية في إيران والمعادية للغرب والكيان الصهيوني، تبدلت استراتيجيات الولايات المتحدة وإيران الخاصة بأمن المنطقة عامة ومضيق هرمز خاصة، حتى كان التناقض بين تلك السياسات الأمنية قد أوصل الطرفين إلى الصدام المسلح في بعض الحالات والتي غالباً ما تكون في مضيق هرمز، أو بالقرب منه، الأمر الذي كان يدفع إيران إلى التهديد بإغلاقه بغرض التأثير على الأسواق الدولية عامة وأسواق النفط خاصة التي تهيمن عليها الولايات المتحدة، وهو أمر بالغ الخطورة من الناحية الأمنية، والاقتصادية لأن ثلث صادرات النفط العالمية تَمُرُّ من هذا المضيق الذي يعدّ من أبرز الممرات المائية لنقل النفط الخام في العالم (علي ناصر، ٢٠١٣، ص٧-١٠)، فهو يشهد تدفق حوالي ١٧٤ مليون برميل يومياً أي بنسبة ٤٠٪ من تجارة النفط العالمية وحوالي ٩٠٪ من إجمالي صادرات النفط من الدول المطلة على الخليج العربي، وكانت صادرات إيران النفطية قد بلغت ٢,٥ مليون برميل يومياً يمر منه ٩٠٪ عبر مضيق هرمز (علي ناصر، ٢٠١٣، ص٧-١٠).

ولا شك في أن التهديد بإغلاق مضيق هرمز هو إجراء مخالف للقواعد القانونية الدولية، لاسيما وهو يستخدم لأغراض الملاحة الدولية المرتبطة بحرية التجارة الدولية التي تصب في خدمة السلم والأمن الدوليين، إذ حددت محكمة العدل الدولية مفهوم المضيق على أنه: '' ممر مائي يصل بين جزأين من أعالي البحار ويستخدم لأغراض الملاحة الدولية'' (حكم محكمة العدل الدولية، -001-19490409 JUD-01-00-EN، ١٩٤٩). وعليه فإن مضيق هرمز ينطبق عليه تحديد محكمة العدل الدولية، لاسيما وانه لا يوجد مضيق آخر يمكن أن يحل محله في منطقة الخليج العربي لذلك تنطبق عليه المواد ٣٧ و٣٨ و٣٩ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ التي تؤكد على المرور العابر للسفن والطائرات بأنواعها (اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ١٩٨٢). إن المرور العابر هو حق وليس رخصة، وهو صيغة توفيقية بين نظام المرور الحر ونظام المرور البريء، ويقع على عاتق كل من إيران وسلطنة عُمان تنظيم الملاحة فيه (علي ناصر، ٢٠١٣، ص٦٠-٦٢).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0230022

ومن الجدير بالذكر أنه قد كان لإيران سوابق عديدة في تهديد أمن مضيق هرمز عندما بدأت بمهاجمة ناقلات النفط أثناء الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ إذ دمرت العديد من ناقلات النفط التابعة لمختلف دول العالم، وزرعت بعض الألغام البحرية في المضيق لتعيق الحركة من خلاله، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى القيام بتأمين حركة مرور ناقلات النفط عبر المضيق ورفع علمها على السفن الخليجية لتجنيبها الهجمات الإيرانية (علي ناصر، ٢٠١٣، ص٧٢-٧٣). كما قامت بإغلاق المضيق أمام السفن العراقية منذ بداية الحرب بين الدولتين. وتزايدت تهديدات إيران أمام جميع السفن إذا ما تعرضت منشآتها النفطية لأي عمل عسكري، أو إذا دخلت أي دولة من دول الخليج الحرب إلى جانب العراق، أو في حالة تعرضها لأي عمل عسكري من جانب الولايات المتحدة بسبب برنامجها النووي. ولا شك في إن تلك التهديدات والهجمات في إطار حرب الناقلات يهدد الأمن والاستقرار في المضيق الذي بدوره ينعكس سلبياً على أمن منطقة الخليج العربي برمتها (علي ناصر، ٢٠١٣، ص٨٥).

وإزاء التهديدات الإيرانية، أصدر مجلس الأمن قراره (١٩٨٣/٥٤٠) الذي أكد على ضرورة احترام حق حرية الملاحة والتجارة في المياه الدولية، ودعا جميع دول العالم إلى احترام هذا الحق. وأهاب بكل مع العراق وإيران بإيقاف فوري لجميع الأعمال العدائية في منطقة الخليج العربي بما في ذلك جميع الممرات المائية، والطرق المائية الصالحة للملاحة، والمنشآت المرفئية، والمحطات، والمنشآت البحرية، وجميع الموانئ التي لها منفذ مباشر، أو غير مباشر إلى البحر، وان يحترما السلامة الإقليمية للدول الساحلية الأخرى (S/RES/540(1983),S/16092).

وعندما قدمت الإمارات، والبحرين، وعُمان، وقطر، والكويت، والسعودية شكوى إلى المجلس بشأن الاعتداءات الإيرانية على السفن التجارية المتجهة من وإلى الموانئ الكويتية والسعودية ، أصدر مجلس الأمن قراره (١٩٨٤/٥٥٢) الذي تضمن تأكيداً على احترام حق حرية الملاحة في المياه الدولية والطرق البحرية للسفن المتجهة من والى جميع موانئ ومنشآت الدول الساحلية التي ليست طرفاً في الأعمال العدائية، كما تضمن القرار إدانة تلك الاعتداءات وطالب بوقفها على الفور، وهدد باللجوء إلى تدابير فعالة تتناسب مع خطورة الحالة من أجل ضمان حرية الملاحة في مضيق هرمز والخليج العربي (S/RES/552(1984),S/16594). ويتضح من اشتراك سلطنة عُمان في تقديم هذه الشكوى مع دول الخليج العربي يؤكد تأييدها لقواعد القانون الدولي فيما يخص أمن مضيق هرمز وكانت بعيدة عن الموقف الإيراني في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بموقف سلطنة عُمان من أمن مضيق هرمز فإنها تعده جزءً لا يتجزأ من أمن الخليج العربي ككل، وإن تأمين هذا الممر المائي المهم لنقل البترول له أهمية اقتصادية لجميع الدول المطلة على الخليج العربي ومضيق هرمز وغالبية دول العالم التي تستخدم المضيق. وإن الموقف العُماني منسجم مع موقف باقي

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0230022

دول مجلس التعاون الخليجي الذي يؤكد على أهمية إشراك الأطراف الدولية ذات المصلحة في تحقيق أمن مضيق هرمز، وتقديم الضمانات اللازمة لتأمينه (علي ناصر، ٢٠١٣، ص١٨٢).

الخاتمة

تميزت العلاقات بين سلطنة عُمان وإيران بجودتها في جميع المجالات وكان لها انعكاساتها إيجابية على الأمن الإقليمي، وأمن منطقة الخليج العربي بما فيها أمن مضيق هرمز الاستراتيجي، وحرية الملاحة الدولية فيه.

أولاً– الاستنتاجات:

١–نجم عن طبيعة العلاقات الدولية بين سلطنة عُمان وإيران وعمقها، انعكاسات إيجابية على الأمن الإقليمي عامة، وأمن منطقة الخليج العربي خاصة، بالرغم من عدم التطابق في المواقف، واختلاف الشركاء والحلفاء، إذ إنها رفضت الحصار والعقوبات المفروضة على إيران.

٢– وتخشى سلطنة عُمان في سياق أمنها القومي من انتهاء حالة التفاهم القائم مع إيران في مضيق هرمز، كما حصل في أحداث حرب الناقلات. وتبرز أهمية السلطنة للولايات المتحدة الأمريكية في تأمين حرية الملاحة في المضيق، ووجود القواعد العسكرية فيها، وتشترك دول الخليج في هذه الرؤية، وتدعو إلى إشراك الولايات المتحدة الأمريكية، أو الدول الغربية في مسألة أمن الخليج، ومضيق هرمز لاعتقادها أن هذه الدول سوف تمارس ضغطاً على إيران لردعها عن التلويح المستمر بإغلاق المضيق.

٣–إن التهديد بإغلاق مضيق هرمز هو إجراء مخالف للقواعد القانونية الدولية، لاسيما وهو يستخدم لأغراض الملاحة الدولية المرتبطة بحرية التجارة الدولية التي تصب في خدمة السلم والأمن الدوليين.

٤–يرتكز المنظور التقليدي الإيراني لأمن الخليج على ضرورة إقامة نظام أمني لجميع الدول المتشاطئة فقط، مع استبعاد ورفض وجود قوات أجنبية من أي ترتيبات أمنية.

ثانياً–المقترحات:

١– ندعو صناع القرار في إيران وسلطنة عُمان في استمرار حالة التفاهم القائم بينهما في تحقيق أمن مضيق هرمز بعيداً عن التدخلات الخارجية، والعمل على تأمين حرية الملاحة في المضيق، وعدم تهديد إيران بإغلاق المضيق منعاً للتدخلات الأجنبية.

٢– ندعو صناع القرار في جميع الدول المطلّة على الخليج العربي على عقد مؤتمر قمة يتم البحث فيه إقرار نظام أمني لأمن الخليج العربي قابل للتطبيق، بالاعتماد على قدراتها وإمكاناتها الذاتية.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0230022

المصادر والمراجع

أولاً–الكتب:

١. العجولين، خالد أحمد الأسمر، (٢٠١٩)، جيوسياسية المضائق البحرية وأثرها على الصراع في منطقة المشرق العربي، دراسة حالة مستقبل إمدادات الطاقة في مضيقي هرمز وباب المندب ٢٠٠٣ – ٢٠١٨، (ألمانيا–برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية).

٢. خوري، إبراهيم، التدمري، أحمد جلال، (١٩٩٩)، سلطنة هرمز العربية: سيطرة سلطنة هرمز العربية على الخليج العربي، المجلد الأول، (الإمارات العربية المتحدة–رأس الخيمة، مركز الدراسات والوثائق).

٣. عبد الله، عبد الخالق، وآخرون، (٢٠٠٤)، التقرير الاستراتيجي الخليجي، التقرير الثاني، وحدة الدراسات، (الإمارات العربية المتحدة–الشارقة: دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر).

٤. –محمود المنير، (٢٠٠٩)، مبادرة " هرمز للسلام" المبادئ.. فرص النجاح.. البدائل، تقييم حالة، (تركيا–إسطنبول، مركز أفق المستقبل للاستشارات).

٥. –ناصر، علي ناصر، (٢٠١٣)، مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني، (لبنان–بيروت: دار الفارابي).

ثانياً–البحوث والمجلات:

١. الشاذلي، مجدي، (٢٠١٦)، رؤية عمانية متفردة لأمن الخليج العربي، تاريخ الزيارة: ٢ / ٥ / ٢٠٢٤، متاح على الرابط الإليكتروني الاتي:
https://www.hayatty2day.com/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%

٢. الخاقاني، محمد كريم، الطيارة، مروان محمد، (٢٠٢٠)، مستقبل التفاهم العُماني الإيراني في مضيق هرمز، ٦أيلول ٢٠٢٠، تاريخ الزيارة: ٦ حزيران ٢٠٢٤، متاح على الرابط الآتي:
https://www.bayancenter.org/2020/09/6301/

٣. الغيلاني، عبد الله، (٢٠١٥)، عُمان وعاصفة الحزم، الجذور التاريخية والدلالات الاستراتيجية، ورقة بحث قدمت إلى: مؤتمر الخليج والتوجهات الاستراتيجية بعد عاصفة الحزم، تركيا–إسطنبول، ١١–١٢ حزيران ٢٠١٥.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0230022

٤. المرهون، عبد الجليل زيد، (٢٠٠٨)، أمن الخليج وحزام النار، ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨، تاريخ الزيارة: ٦ حزيران ٢٠٢٤، متاح على الرابط الآتي:
https://studies.aljazeera.net/ar/article/263

٥. -خضير، محمد ياس،(٢٠١٢)، أمن الخليج في ظل التحولات الإقليمية الجديدة، جامعة النهرين- كلية العلوم السياسية، مجلة دراسات دولية، العدد الثالث والخمسون.

٦. سعيد، بسمة مبارك، (٢٠١٤) ، قراءة في رؤية عُمان لقضيتي التقارب مع إيران والاتحاد الخليجي، مركز الجزيرة للدراسات، ٨ يناير / كانون الثاني ٢٠١٤. تاريخ الزيارة: ٦ حزيران ٢٠٢٤، متاح على الرابط الآتي:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/2014189038704848.html

٧. صلاح، بسام، (٢٠٢٤) الدبلوماسية الهادئة: عُمان وإدارة العلاقات في إقليم مضطرب، المركز العربي للبحوث والدراسات، تاريخ الزيارة: ٦ حزيران ٢٠٢٤، متاح على الرابط الآتي:
http://www.acrseg.org/40375

٨. محمد، عبد الرزاق خلف، (٢٠١٤)، أمن الخليج في المنظور الإيراني (١٩٩١-٢٠١٣)، جامعة الموصل، مجلة دراسات إقليمية، المجلد ١٢، العدد ٢٥.

٩. مجلة المصور (المصرية)، ١٩٧٣.

١٠. هدى رؤوف، (٢٠٢٣)، هل تغيير مفهوم إيران لأمن الخليج في ظل دبلوماسية الجوار (١)، ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٢٣، تاريخ الزيارة: ٦ حزيران ٢٠٢٤، متاح على الرابط الآتي:
https://www.independentarabia.com/node/472226/%D8%B3%D9%8%9F-1

ثالثاً-الوثائق الرسمية:

١. اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.

٢. حكم محكمة العدل الدولية الصادر في: ٩ / ٤ / ١٩٤٩ بشأن قضية مضيق كورفو بين ألبانيا والمملكة المتحدة.

3. CCDRFU CHANNEL CASE , Judgment of 9 April 1949, 001-19490409-JUD-01-00-EN , available at :www.icj-cij.org/docket/files/1/1647.pdf

٤. قرار مجلس الأمن (٥٤٠) الصادر بتاريخ: ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣، S/RES/540(1983)، S/16092، الجلسة: (٢٤٩٣).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0230022

٥. قرار مجلس الأمن (٥٥٢) الصادر بتاريخ: ١ حزيران/ يونيو ١٩٨٤، (S/RES/552(1984),S/16594)، الجلسة: (٢٥٤٦).

٦. كلمة الرئيس الإيراني حسن روحاني في المداولات العامة للدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٥ سبتمبر ٢٠١٩)، تاريخ الزيارة: ٦ حزيران ٢٠٢٤، متاح على الرابط الآتي: https://news.un.org/ar/story/2019/09/1040292

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0